

الإسلام ومعركة الحضارة

الدكتور فهمي جدعان

نشر في كتاب

الدور الحضاري الحضاري للأمم المسلمة في عالم الغد

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى

1421 هـ / 2000م



أعيد نشره إلكترونياً في رمضان
1439 / مايو 2018

الإسلام ومعركة الحضارة

الدكتور فهمي جدعان^(*)

إن أي دور إسلامي مستقبلي في حياة العالم لن يتم إلا بإعادة بناء عوالم الإسلام الذاتية وإعادة تشكيل صورة المسلمين، فالتجربة المبدعة الجاذبة هي التي تمنحهم القوة الثقافية والحضارية الجديرة بأن تكون موضع تقدير وتأثير.

ليس يخفى على أحد أن مصطلح الحضارة ينتمي إلى تلك المصطلحات التي يتعذر الاتفاق على تحديد ماهيتها وطبيعتها بدون أن يتسرب اللبس والفوضى إلى التحديد المختار، أو أن يختلط بمصطلحات أخرى. وهو فضلاً عن ذلك أحد المصطلحات التي تصدر اليوم اهتمام الأوساط العلمية والأكاديمية. وانتشاره الأوسع يجري في البيئات الثقافية التي تستند إلى مرجعيات فكرية شاملة، أي إلى أسس «أيدولوجية». وأكثر التحديدات قبولاً يجعل من الحضارة جملة المبدعات الإنسانية التي تنجزها جماعة مدنية مخصوصة في حقول العلم والأفكار والمعتقدات والنظم والمؤسسات والمصنوعات التقنية والمنتجات الفنية والأدبية والقيم وفق نظرة شاملة للعالم.

وفي العالم الإسلامي، يجري الاستخدام لهذا المصطلح بما يقرب من هذا التحديد، وبما يوجهه على نحو أخص تلقاء ما يسمى بـ «الموقف الحضاري»، أي النظرة الشاملة

(*) باحث.. وأكاديمي.. (الأردن).

والوضع المشخص بإزاء موضوعات الحضارة وأشياؤها، وإزاء الإنسان والوجود والعالم على وجه الإجمال.

وفي ضوء هذه الرؤية، يجري التقابل بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارات الحية الأخرى، وبخاصة الحضارة الغربية التي لا يشك أحد في أنها تقع اليوم في موقع «حضارة ظافرة» تمثل تحديًا بالغًا لجميع الحضارات القائمة.

بطبيعة الحال لا أحد يستطيع الزعم، على وجه الحقيقة والواقع المشخص الحي، أن عالم الإسلام يُمثّل اليوم أمام حضارة الغرب بما هو «حضارة مشخصة حية» تنهض في وجه تلك الحضارة - بالمعنى الذي حدده آنفًا للمصطلح - وتضاهيها بـ «سلطات حضارية» ذات سمة متفردة. والعامل الوحيد من عالم الإسلام الحضاري الذي يَشخص أمام الحضارة المعاصرة - أعني الحضارة الغربية الظافرة - يتمثل على وجه التحديد في ما أسميته بـ «الموقف الحضاري»، وهو موقف تتحدد ماهيته وأعراضه في منهج في النظر وفي عناصر اعتقادية شاملة ترتبط بتصورات فكرية ومفاهيم فلسفية - أو شبه فلسفية - في الإنسان والوجود ومبدأ الخلق ومنتهاه، فضلاً عن طرائق الفعل والسلوك والقيم. ولأن هذا الموقف الحضاري، ولأسباب ليس ههنا موضع الخوض فيها، اتخذ سمة «الإقصاء»، أو «التقابل الصراعي» في العلاقة بـ «القوة» و«الهيمنة الغربية»، فقد نجم عن ذلك أن بؤرة الفاعلية ومركز الاهتمام قد أصبحا يدوران أولاً وآخرًا حول مسألة «الصراع الفكري» و«جدل الغايات والمقاصد»، وتضارب المبادئ النظرية والفلسفية في العمق أحيانًا وعند الأطراف وحدود التماس أحيانًا أخرى.

والناظر المدقق في الأساس الذي يستند إليه أصحاب «الموقف الحضاري» من مفكري الإسلام المعاصر ومصلحيه وحركاته، لا يغفل عن حقيقة أساسية هي أن هؤلاء يستندون في بناء موقفهم إلى عاملين اثنين: الأول: ديمومة العقيدة واتصالها واستمرارها ووحدها، والثاني: العامل السكاني الذي يجعل من المسلمين قوة بشرية هائلة

في حدود المعمورة.

لا شك في أن هذين العاملين يمثلان شرطين عظيمين وضروريين في أي حراك حضاري إسلامي شامل ممكن، لكن الحقيقة هي أنهما شرطان غير كافيين. فثمة من وجه أول شروط أخرى يتعين توافرها، وثمة من وجه آخر مخاطر حقيقية تتهدد هذين العاملين كليهما.

فمن الوجه الأول ينبغي تقرير القول: إن الموقف الحضاري لا بد أن يجد نفسه عاجزاً عن إنفاذ رؤيته ومقاصده في غياب العلم والنظم والتقنية والفن المبدع والقيم الحية الفاعلة. ومن الضروري -مبدأ لأي تقويم أو إصلاح أو نهضة- أن نعترف بأن غياب هذه العناصر أو ضعفها، في جملة عوالم الإسلام على وجه العموم، يفت من عضد الموقف الحضاري ويضعف من عزيمته. وحتى لا نقع في أي سوء فهم لأنفسنا ولما يدور حولنا، لا بد أن نسلم بأننا لا نملك اليوم زمام حضارة ذاتية حية فاعلة، وبأن «أشياء الحضارة» جميعاً تأتي من حضارة خارجية هي الحضارية الغربية. ويستوي الحال هنا في أمر العلوم والنظم والتقنيات والمبدعات الفنية، بل والقيم نفسها. إذ كل ذلك يردنا أو يهجم علينا من الخارج. ومعنى ذلك أننا نفتقر إلى عنصر جوهري من العناصر المؤسّسة للحضارة هو عنصر «الإبداع الحضاري». ذلك أن الحضارة لا تستقيم إلا حين يصبح أبنائها «مبدعين» لأشياءها. أما حين تقف أحوالهم عند استهلاك منجزات حضارة أخرى، فإن أي رجاء في أن يكون هناك بناء حضاري ذاتي جديد سينقطع تمام الانقطاع.

يبد أننا سنكون على قدر عظيم من السذاجة إن نحن اعتقدنا أننا نستطيع أن نتوجه تلقاء عنصر «الإبداع»، ونتخذ قراراً متعالياً بالأخذ به وتوظيفه. ذلك أن هذا العنصر ليس مُعطىً جاهزاً ماثلاً بين أيدينا أو بين ظهرانينا. فالحقيقة هي أنه ثمرة أو

محصلٌ أو نتيجةٌ لجملة من الأوضاع والظروف والمعطيات العامة والخاصة في حياة الأمة والأفراد. وليس ثمة شك في أن توافر قدر عال من الرخاء القومي، وانتشار قيم الحرية والعدالة والنزاهة ونشدان الخير العام، والمشاركة الحقيقية المادية والمعنوية لقوى الإبداع بحسن توزيع الثروة والسلطة، هي عناصر جوهرية مُشكِّلة لحالة الإبداع.

والحقيقة أن الصعوبات المعنوية والتقنية التي تقف في وجه الحراك الحضاري الإسلامي هي صعوبات جسيمة. ومع أن أبواب اليأس ينبغي أن تغلق، إلا أن الإقرار بالواقع هو أمر ضروري، إذ هو المبدأ الذي يهيئ الأسباب لتغيير هذا الواقع.

ويتوجب علينا في هذا المقام ألا نغفل عن عنصر أساس في مسألة النهضة الحضارية لعالم الإسلام. وهو أنه في «الحالة الإسلامية» لا ينبغي التهوين من قدر مفهوم «الأمة» في أية فاعلية تتصل بهذه النهضة. لا شك في أن البناء الحضاري المؤتلف أو المتجانس لا يفترض اليوم، بالضرورة، ما يمكن أن يسمى بـ «المدينة الموحدة»، أعني المدينة المركزية التي تعتبر من الوجهة «الجغرافية - السياسية» مبدأ وحدة العالم الحضاري.

فالحضارة الغربية الحديثة لا ترتد إلى «مدينة» واحدة، وإنما إلى مدن ومراكز حضارية عديدة ومتباعدة. لكن مبدأ «الغرب» - بما هو الواحد المتجانس ذو الأصول المشتركة والمقاصد المتقاربة والقيم المتماثلة - مبدأ أساسي في البنيان الحضاري الغربي.

وفيما يتعلق بعالم الإسلام، لا أحد ينكر أن هذا العالم يرتد إلى تشكيل جغرافي سياسي متنوع، وأن «مدنه» متعددة، وأنه يتعذر رد هذه المدن جميعاً إلى مدينة واحدة موحدة، مثلما كانت عليه بغداد مثلاً في المرحلة التي بلغت فيها الحضارة الإسلامية نقطة الأوج. إن البديل الوحيد لمبدأ «المدينة الموحدة» - في أي حراك

حضاري إسلامي شامل - هو بكل تأكيد مبدأ «الأمة». وهو مبدأ روحي ثقافي تواصلية قيمي، يمكن توظيفه في إسناد عملية التحضير والإبداع، دون ربطه ربطاً عضوياً بمفهوم «الوحدة السياسية» لعالم الإسلام الحضاري.

ولأن هذا المفهوم يحمل قدرًا عظيمًا من الإشكاليات الصعبة التي يتعذر تجاوزها -سياسيًا- في ظروف العالم القائمة، فإنه لا بد من الاستناد إلى «المدن الوطنية» وتوفير الشروط الموضوعية فيها من أجل مساعدتها على أداء دورها في عملية الحراك الحضاري المبدع. ومن الجلي هنا أنه تقع على عاتق الدولة مهمة غير عادية تتمثل في رعاية هذه الشروط وضمانها لتصبح عملية التقدم الحضاري ممكنة.

ومن الوجه الثاني: يتعين علينا أن نعترف بأن مخاطر كونية تعترض الآن سبيل التشكل الحضاري الجديد بعالمه العقيدى والسكاني، وهما المبدآن اللذان نوهت بأهميتها في أي بناء حضاري إسلامي جديد. والحقيقة أن هذا الوجه من المسألة قد بات الآن أكثر تعقيدًا مما كان عليه في العقود أو القرون الأخيرة. فنحن نشهد اليوم نجوم فلسفة جديدة تنهض في وجه جهود الإبداع الذاتي الحضاري لدى الأمم والحضارات القديمة، أو لدى «حضارات الأطراف» التقليدية. هذه الفلسفة هي فلسفة العولمة. وتحدياتها للمواقف الحضارية الذاتية جليلة جسيمة.

لقد بات أمرًا جليًا أن العولمة هي التجسيد المشخص لانتصار «الليبرالية الجديدة» بوجهها المختلفة: الاقتصادية والإعلامية والثقافية والسياسية والاجتماعية والعسكرية. وقد وُلد هذا الانتصار جملة من الظواهر الكونية الشاملة: انتشار تكنولوجيا العالم الرأسمالي الليبرالي المتقدم، وفرض اقتصاد السوق، وهيمنة الشركات العملاقة، وتعاظم السلطة الإعلامية المعززة بتقدم وسائل الاتصال وانتشارها الواسع وهيمنتها المرعبة، وانتشار الأشكال والقيم والسلطات الثقافية والفنية الليبرالية

واختراقها للأشكال والقيم والنظم في المجتمعات والأمم التقليدية، وبدء تفكك البنى الاجتماعية والثقافية القديمة، ونجوم الفوضى والاضطراب في قيم هذه الجماعات والثقافات.

ولم تغفلت عوامل الإسلام من التأثيرات الحقيقية لهذه الظواهر جميعاً، بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال. فنحن نشهد اضطراب أو انهيار الاقتصاديات المزدهرة لبعض أصقاع عالم الإسلام تحت ضربات «السوق الحرة» غير البريئة. وتستسلم بعض الأقطار الإسلامية لضغوط القوى والشركات الدولية العملاقة، وتفتح أسواقها لها على مصراعها، فتستورد كل شيء ولا تنتج ولا تصدر شيئاً. ويعاني بعض بلدان العالم الإسلامي من أحوال الفساد أو سوء التدبير والإدارة، ويغرق بعضها في مديونيات عالية تجعل منه أسيراً لمتطلبات الصندوق الدولي والدول الدائنة، وتنخفض معدلات الإنتاج والتنمية في بعض الأقطار الإسلامية إلى أدنى الدرجات، وتزداد الفاقة، وتنتشر قيم الليبرالية المتطرفة بقوة وسائل الإعلام السمعية البصرية، التي تخترق الحواجز والأبواب والبيوت لتحدث الفوضى والارتباك والحيرة والشك وجملة من أشكال الفساد الأخلاقي والقيمي والاجتماعي المدمرة. وفي الوقت نفسه تشتد الضغوط المحلية ولا نشهد إلا جهوداً ضئيلة في وضع وإنفاذ سياسات في «الدفاع» الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وواقع الحال أن هذه الظواهر جميعاً تجري على أراضٍ منعزلة أو متعازلة. وكل بلد أو قطر أو دولة يقابلها أو يعاني منها أو يجيها «على حدة». وبطبيعة الحال لا يمكن القول: إن انتشار ظاهرة العولمة يمكن أن ييسر سبل قيام حضارة جديدة هنا أو هناك في ضوء الظروف والمعطيات القائمة حالياً والمرئية على المدى المنظور.

إن المقاصد والغايات التي نصبها الإسلام لنفسه لا تنحصر في حدود أولئك الذين اهتموا به وجعلوه مبدأ للاعتقاد والفعل في حياتهم، وإنما تتجاوز ذلك إلى حدود

وأفاق شاملة. فالسمة «الكونية» له هي سمة مقومة لطبيعته الذاتية ولحراكه الإنساني العام. ولقد ارتبط «الانتشار الإسلامي» في التاريخ بمفهوم «الهداية». ولم يتسن لهذا المفهوم أن يستقر ويتجسد في الواقع المشخص بالطرائق السلمية وحدها، وإنما اتخذ أيضاً طابع «الفتح» والقوة لأسباب يمكن تحديدها ودراستها في سياق آخر. وقد فعل ذلك كثيرون.

وبطبيعة الحال لا يستطيع أحد من المسلمين اليوم تسويغ اختيار سبيل آخر غير سبيل التفاعل والحوار والمناهضة الآمنة في علاقة عالم الإسلام بالعالم الحضارية الأخرى، وبخاصة العالم الحضاري الغربي.

ومن المؤكد أن أولئك الذين يتشبثون بالقسمة الراديكالية للعالم وبجتمية الصراع العنيف بين أجزائه وأصقاعه وعوالمه، لا يملكون شيئاً من الأدوات والشروط الضرورية التي تسوغ مثل هذه العلاقة. ومفكرو قوى الهيمنة والسيادة الكونية هم وحدهم الذين يملكون هذه الآليات. أما المسلمون فلا شيء في عوالمهم يهيئهم لمثل هذا «الموقف الحضاري» التقابلي الحاد. والخيارات التي لا تمت بصلته إلى خيار «الصراع الكوني» العنيف هي وحدها التي تقع في متناول أيديهم.

والواقع أن الذي يجري في العالم اليوم هو: معركة حضارية حقيقية. ومع أن قرار إعلان الحرب هو قرار غير معلن، إلا أن ما يجري على أرض الواقع لا يكذب ذلك. ومن الواضح أن الأسلحة المستخدمة في هذه المعركة غير متكافئة، وأن القوى التي تنتج هذه الأسلحة وتستخدمها تملك تفوقاً كونياً هائلاً، حتى إنها باتت تفرض منطقها وإرادتها ومقاصدها في جميع قضايا الصراع -والسلم أيضاً- في كل أنحاء الكون المسكون. وليس سراً أن عوالم الإسلام تشقى بالمقاصد الاستراتيجية للقوى التي تملك أسباب الهيمنة والسيادة في الصدارة والواجهة.

كما أن من المؤكد أن منطق الصراع والهيمنة لا يأذن بصعود قوى جديدة كونية «ذات ماض صراعي» يوقع الخلل والاضطراب والخوف في الذاكرة الغربية الحديثة. ومثل هذا «الوعي التاريخي» هو الذي يوجه اليوم عالم الإسلام تلقاء ما أصحبت العادة تجري على أن يسمى بـ «الدور الحضاري للإسلام»، وهو دور ذو طابع «رسالي» يجعل من الإسلام والمسلمين «شاهداً» و«نذيراً» و«هادياً» و«مبشراً» بالحقيقة والخير.

لكن إذا سلمنا - كارهين - بأننا لا نملك اليوم حضارة إسلامية شاملة حية يمكن أن «تدافع» أو «تناهض» أو «تقابل» الحضارات الإنسانية الأخرى - وبخاصة الحضارة الغربية منها - وإذا سلمنا، كارهين أيضاً، بأن الصعوبات النظرية والمادية في وجه قيام هذه الحضارة على المدى المنظور هي صعوبات حقيقية، فكيف يتأتى لنا أن نوّدي «دوراً حضارياً» خاصاً بنا في الساحة الكونية وفي «معركة الحضارة» التي يقودها الغرب اليوم؟ وهل نستطيع - وهذه حالنا - أن نسهم في معالجة مشكلات الحضارة القائمة - إذ أن لها مشكلاتها - أو أن نقوم بمهمة هداية البشرية وقيادتها؟ تلك أسئلة جوهرية تحتاج إلى أجوبة بصيرة نافذة. وهي تحتاج، على نحو أخص، إلى أجوبة تذهب مذهب الأمانة والصدق والنزاهة، حتى ولو كانت وقائع هذا المذهب مما يجري في الاتجاه المضاد لرغباتنا وأمانينا.

والحقيقة أننا قبالة هذا الضرب من الأسئلة - وهي أسئلة ثارت كثيراً ودائماً - لا نملك إلا السير في أحد طريقين:

الأول: هو طريق «النوايا والأمانى».

والثاني: هو طريق «الوقائع الصلبة والجدوى».

الأول هو طريق «خداع الذات»، والثاني: هو طريق «مجاهدة الذات»

ومجاهدتها.

الأول هو طريق الركون إلى تجربة «الحضارة الإسلامية» التليدة الماجدة، والثاني هو طريق الانطلاق من المعطيات المشخصة الراهنة ومما تعد به للمستقبل. كثيرون - منذ عقود عديدة- ذهبوا ويذهبون المذهب الأول، لكن هذا المذهب لم يؤد إلى شيء. والحقيقة أنه لا يمكن أن يؤدي إلا إلى «أحوال نفسية متفائلة»، لا أكثر ولا أقل، هي لا شك، أحوال مفيدة، لكنها لا تغير شيئاً ذا بال من واقع الأحوال. إذ إن الأمور بأسبابها وعللها وفواعلها الحقيقية، لا بالأمانى الطيبة. ومن المؤكد أن اختيار النظر والمراجعة واتباع الطريق الثاني هو الذي ينبغي أن يكون نصب الأعين وموضع التقييم والاستبصار.

ثلاثة شروط جوهرية لا مفر من توافرها لمن يرجو إحداث أثر في (الآخر):
الكفاية الذاتية، وآليات الغلبة، و«الرسائل» الموجهة.

فمن وجه أول، ثمة حقيقة فجة صارخة تلهج بها جميع الألسن في كل ثقافات البشر، وهي أن من فقد شيئاً يعجز عن إعطائه لغيره، وأن من كان في حالة عوز أو فاقة أو عجز لا يستطيع أن يقدم شيئاً لمن ليس هو في مثل هذه الحالة.

ومن وجه ثان، يتعذر تصديق الاعتقاد بأن: «المغلوب» يستطيع أن يؤثر في «الغالب». وتظل كلمة ابن خلدون خالدة، وهي: أن المغلوب هو الذي يقلد الغالب على الدوام. وأبناء الحضارة الظافرة، أو الغالبة، لن ينظروا إلى «المغلوبين» أبداً بما هم مبدأ لقيمهم وحياتهم وحقائقهم وسلوكهم، وقصارى ما يمكن أن يأخذوا به من عندهم لا يتجاوز أحد شيئين: مواد الثروة، أو عناصر «الفلوكلور».

ومن وجه ثالث -ولو سلمنا أن الحضارة الظافرة، بفضل هذه الأسباب أو تلك، رضيت بأن «تستمع» إلى شهادة «الأغيار» أو «دروسهم» أو مبادئ «هديبهم» - لا بد من إثارة السؤال التالي:

ما هي «الرسائل» أو «القيم» أو «المقاصد» التي يريد هؤلاء «الأغيار» تقديمها لأبناء تلك الحضارة؟ وهل هذه الحضارة نفسها عارية عن هذه «الرسائل»، أو عاجزة عن أن تنتجها هي نفسها وفقاً لآلياتها الخاصة ومنطقها الذاتي؟

حين نتكلم على دور «رسالي» للإسلام في العالم الحضاري المعاصر يقع في بالنا في الدرجة الأولى الفضاءات الإنسانية التي تتوافر فيها حالات تماس إنساني وجغرافي بين المسلمين وبين هذه الفضاءات. وبكل تأكيد تتجه أبصارنا إلى العوالم التي تحمل سمّة «الإشكال»، أي التي تمثل بالنسبة للمسلمين منبع تحد أو تقابل أو منافسة أو تدافع صراعي. وهي تتجه على نحو أخص صوب الحضارة الغربية، حيث -ابتداءً- الصراع ممكن، والتفاعل ممكن. وبكل تأكيد أيضاً لا بد أن يقع في خاطرنا فضاءات أخرى كتلك التي تنتمي إلى العالم البوذي، والعالم الهندوسي، والعالم الكونفوشي. وبعضها يشهد صراعات دامية بين حين وآخر.

ولأن مبدأ التقابل المختار مع هذه الفضاءات ليس هو مبدأ الصراع الراديكالي العنيف، فإن العود إلى الشروط الثلاثة التي سقتها قبل قليل يصبح أمراً لا مفر منه.

بيد أن الذي ينبغي أن يتقدم كل وجوه النظر في المسألة -أعني في دور الإسلام والمسلمين في الحياة الحضارية الحديثة والمعاصرة والقابلة- هو أن عليهم أن يتنبهوا إلى قضية جوهرية، هي في طبيعتها وضع استراتيجي يتصل بمسألة الاعتقاد أو النظرة الشاملة إلى العالم، وبالأساس الإبتيمولوجي أو المعرفي الذي تستند إليه هذه النظرة.

فالحقيقة هي أن سمّة «الثقة الاعتقادية» لا تلزم المسلمين وعقيدتهم وتصورهم للعالم والأشياء وحدهم، وإنما هي تلحق بجميع الرؤى الحضارية الشاملة، سواء أكانت هذه الرؤى مما أسميته في كتابي «الطريق إلى المستقبل» برؤى «حضارات الأعماق»،

أو برؤى «حضارات الظواهر».

إن أتباع الهندوسية وأتباع الكونفوشية مثلاً يتعلقون تعلقاً إيمانياً راسخاً بمبادئ معتقداتهم وبأصول حضاراتهم الفلسفية أو الدينية.. وثقتهم في «سلامة» أو «صحة» معتقداتهم لا تختلف كثيراً عما هو الحال عن غيرهم، من المسلمين أو غير المسلمين. والأمر نفسه يقال في حالة الذين يتعلقون بمفهوم مسيحي للحضارة الغربية، بل وأيضاً بمفهوم «حدائي» أو «ليبرالي» أو «ليبرالي جديد» لهذه الحضارة.. إن الجميع يقفون على قدم المساواة في تعلقهم «الإبستيمولوجي» بمبادئ حضاراتهم وبوجوهها الذاتية. وبكل تأكيد لا يعتقد أحد من أتباع هذه العقيدة أو تلك، أو من أبناء هذه الحضارة أو تلك أن ما هو متوافر عند الآخرين هو «أسمى» و«أرفع» أو «أصح» أو «خير» مما هو عندهم. ومعنى ذلك أن ثمة، في العالم الذاتي والخاص لكل حضارة من هذه الحضارات الكبرى، سياقاً واقعياً يؤدي وظيفة إبديولوجية، صريحة أو ضمنية، تحمي من أوضاع الاختراق الفكري أو الأخلاقي أو العقيدي التي يمكن أن تُنفذها رؤى الحضارات «الغريبة».

لا شك في أن هذا السياق الواقعي يضعف أو يتداعي في كثير من الحالات الفردية أو الجمعية -على وجه الخصوص بتأثير وسائل الاختراق الإعلامية الحديثة- لكنه يظل قائماً مائلاً. وهذا الوجه من الأمر هو الذي يعلل المقاومة التي تبديها الحضارات أو الثقافات الضعيفة في وجه الحضارات أو الثقافات القوية الداهمة.

وإذا كانت حالات «الاهتداء» -أعني التحول العقيدي من «رؤية حضارية» إلى رؤية حضارية أخرى- حالات مألوفة في كل المواطن الحضارية الإنسانية القائمة، فإنها تظل في حقيقة الأمر الظواهر «الأقل» لا الظواهر «الأعظم»، لكن مخاطر التسارع فيها ستكون أعظم في القرن القادم.

ولهذا الوجه من المسألة وجه آخر. ذلك أن مفهوم «التحويل الاعتقادي»، أو «الاهتداء» أو «التبشير» أو «الدعوة»، قد أصبح يجد له اليوم نظيرًا في العالم المعاصر، هو مفهوم «الحق في الاختلاف»، أو «التعددية» بأشكالها المختلفة: الدينية أو العقديّة، أو السياسية، أو المذهبية، أو الثقافية، وغير ذلك. وبطبيعة الحال، تشير كل القرائن والوقائع إلى أن عمليات «التحويل العقيدي» - ويلحق بها عمليات «التطهير العرقي» - هي عمليات غير مقبولة حين تتم بطرائق غير آمنة، أي بطرائق الإرغام والقسر والإكراه والعنف. بيد أنه لا أحد ينكر حق كل إنسان في أن يدعو غيره إلى ما يعتقد به. فهذا الحق مصون كل الصون حين يتم ذلك بالرضى والأمان والطرق الحسنة. وآليات ذلك كله الحوار والإقناع والجدل والمثل الطيب على وجه الإجمال. لكن «القوة الثقافية» التي تحملها هذه الرؤية أو تلك، وطبيعة الحامل البشري لهذه القوة، هما اللذان يملكان إحداث الأثر الحقيقي في غاية الأمر.

ههنا يقفز أمام أنظارنا السؤال الذي لا يكاد أحد يكف عن إثارته والعودة إليه: ما هي حال المسلمين من أمر هذه القوة الثقافية الذاتية؟ وما الذي يمكن أن يقدموه لـ «الأغيار» مما ليس لديهم، أي مما لا يوجد لدى هؤلاء الأغيار؟

ويلحق بهذه المسألة سؤال آخر: إذا كانت الحضارة المعاصرة الظافرة تشكو من صعوبات أو أزمات أو مشكلات عميقة، فهل يعود لأبنائها هي أمر معالجة هذه الوجوه من القصور أو الخلل، أم يعود إلى أبناء حضارة أو ثقافة أو اعتقاد آخر آت من خارج هذه الحضارة؟

تقضي النزاهة ويقضي الصدق بأن نقر بأن القوة الثقافية الذاتية لعوالم الإسلام اليوم لا تأذن للمسلمين بأن يؤدوا الدور الذي يرجونه من أمر إصلاح العالم. ومن الضروري هنا أن نجري تمييزًا حقيقيًا بين الإسلام وبين المسلمين. فنحن نتكلم على المسلمين، أي على واقع تاريخي قائم. ولا نتكلم على الإسلام في ذاته. ومن الضروري

أيضاً أن نقول: إن «الآخرين» و«الأغيار» لا يعبأون كثيراً بمضمون الإسلام نفسه، وإنما الذي يمسهم عن كذب، أولاً وآخرًا، المسلمون على أرض الواقع، بحاسنهم ومساوئهم. و«صورة» المسلمين في العالم اليوم ليست صورة إيجابية، فهي معطوبة علمياً، وسياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وقيميًا أيضاً. ومعنى ذلك أن التمثل بها أو احتذاءها والافتداء بها، أو إجلالها ووضعها في موضع الريادة والسبق والقيادة، هي أمور غير واردة عند «الأغيار» على المدى المنظور.

فالمسلمون لا يملكون العلم ولا التقنية ولا الإدارة والتنظيم ولا شيئاً تقوم عليه الحضارة المعاصرة ولا يستغني عنه أبنائها. وقصارى ما يستطيع المسلمون التعلل به تجاه الحضارة المعاصرة هو القول: إن هذه الحضارة فاقدة للمثل العليا والقيم النبيلة والأخلاق الحميدة، وأنها في شكلها الليبرالي الجديد قد فقدت إنسانيتها وباتت عاجزة عن أداء أي دور أخلاقي تحضيري. وهي اعتراضات ونقود توجهها المسيحية الغربية نفسها إلى هذه الحضارة، مثلما يوجهها كثير من فلاسفتها ومفكرها في شكلها الليبرالي الجديد، تعباً بها. قبالة هذه الأحوال، ما الذي يستطيع المسلمون أدائه وفعله؟ علينا أن نتخلى تماماً عن دعوى الاعتقاد بأن المسلمين يستطيعون أن «يتدخلوا» في القواعد المؤسسة والأطر الذاتية والمضامين المادية والأخلاقية للحضارة الغربية من أجل تعديلها وإعادة تشكيلها. فهذا وهم كبير. إذ أن صانعي هذه الحضارة الغالبة، لن يتقبلوا أي «درس» علمي أو أخلاقي أو فني من أية جهة أخرى، وبخاصة من جانب أبناء الثقافات أو الحضارات «المغلوبة». فهم يعتقدون أنهم الأجدر بإصلاح بيوتهم، وهم أيضاً يزعمون بأن حضارتهم -على علاقتها- هي الأجدر والأحق بأن تنتشر في كل أرجاء المعمورة. وهذه هي ماهية «العولمة» و«الليبرالية الجديدة» ومفهوم «خاتم البشر».

وفي المقابل لا بد من الإقرار بأن «البيت الإسلامي» ليس في حال تدعو إلى

الاطمئنان، فهو يشكو من علله الذاتية المشخصة، ومن أوضاع الحصار الكونية، ومن قهر التخلف العلمي والتقني والاقتصادي والعسكري. أي أنه بيت يحتاج إلى إعادة البناء والتشكيل وتقوية الأسس والدعائم والبنیان.

وليس المقصود أبداً أن يصبح الوجود الإسلامي خطراً يتهدد العوالم الأخرى - إذ لن يأذن له بذلك، فضلاً عن أنه لا يملك الأدوات والوسائل الناجعة - وإنما القصد أن تعود إلى العليل علامات الصحة والعافية والقوة، لا من أجل قهر «الآخرين» وغلبتهم وإنما من أجل أن يصبح قادراً على «الإبداع» والتأثير، فالصحة والعافية والقوة شروط ضرورية للإبداع والتأثير.

وليس المقصود فقط الإبداع في مجال العقيدة والاعتقاد، وإنما في كافة «أشياء الحضارة»: العلم، والفكر، والنظم، والمؤسسات، والصناعات، والمبدعات الفنية، وجملة ما يمت إلى ظاهرة الحضارة بصلة. وعلى عاتق الدولة السوية النزيهة ومواطنيها الأحرار ومؤسساتها الطيبة السليمة يقع عبء توفير الشروط الضرورية للإبداع، وفق مبادئ وقيم الدولة المدنية الحديثة الموصولة الأواصر بوجوه «التراث الحي» الفاعل.

إن أي دور إسلامي مستقبلي في حياة العالم وتطوره وتقدمه لن يتم إلا بإعادة بناء عوالم الإسلام الذاتية وإعادة تشكيل صورة المسلمين وفعلهم في بلدانهم الخاصة وفي العالم من حولهم. والتجربة المبدعة الخلاقة الجاذبة هي وحدها التي تمنحهم القوة الثقافية والحضارية الذاتية الجديرة بأن تكون موضع نظر وتقدير وتأثير وتمثل. وذلك وحده، في وجوهه الواقعية المشخصة، هو الذي يأذن للإسلام والمسلمين بأداء دور فاعل في التاريخ الحضاري الآتي.